

قرار الهيئة الوطنية للانتخابات

رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٣

بشأن حفظ الأمن والنظام بالانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤

رئيس الهيئة

بعد الاطلاع على الدستور ؛
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية وتعديلاته ؛
وعلى قانون مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات وتعديلاته ؛
وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣ لسنة ٢٠٢٣ بدعوة الناخبين
لانتخاب رئيس الجمهورية ؛
وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن الجدول الزمني
للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ ؛
وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المنعقدة
بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٣ م .

قرر :

(المادة الأولى)

تضطلع وزارة الداخلية بمهمة حفظ الأمن والنظام أثناء الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤ .

(المادة الثانية)

يشمل حفظ الأمن والنظام المهام الآتية :

- ١- تأمين الناخبين والحفاظ على سلامتهم وتحقيق الأمن العام أثناء الإدلاء بأصواتهم .
- ٢- تأمين المرشحين ومؤيديهم في إطار القواعد الدستورية والقانونية ومنع أى وجه للإخلال بالأمن والنظام .
- ٣- تأمين أعضاء الجهات والهيئات القضائية خلال فترات عملهم وتسليم أوراق الانتخاب ، وحتى انتهاء مهامهم ، وعودتهم لمقر عملهم ، أو إقامتهم .

٤- تأمين المقرات الانتخابية الآتية :

مقر الهيئة الوطنية للانتخابات .

مقر لجان متابعة سير الانتخابات بالمحاكم الابتدائية بالمحافظات .

مقر اللجان العامة .

مقر المراكز الانتخابية التي تضم اللجان الفرعية .

٥- تأمين مستلزمات العملية الانتخابية ومطبوعاتها وأوراقها وأماكن وجودها

وأثناء نقلها من أماكن طباعتها وحتى تسليمها للجان متابعة سير الانتخابات بكل محافظة

وأثناء نقلها للجان الفرعية ، وتسليمها للجان العامة والهيئة الوطنية للانتخابات .

٦- الحفاظ على أمن وسلامة ممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

المحلية والدولية والأجنبية ، ومن وجهت له الهيئة دعوة لمتابعة العملية الانتخابية .

(المادة الثالثة)

يحظر دخول قوات التأمين داخل اللجان الفرعية والعامة إلا بناءً على طلب

رئيس اللجنة .

(المادة الرابعة)

للهيئة طلب الاستعانة بممثل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، للتسيق بينها

وبين الوزارتين .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى المدير التنفيذي للهيئة الوطنية

للانتخابات والجهات المعنية تنفيذه .

صدر بالقاهرة يوم ١٠ من ربيع أول سنة ١٤٤٥ هـ

(الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م) .

رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات

نائب رئيس محكمة النقض

القاضي / وليد حمزة